الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

تعدّد الزوجات

بين جدليّة التشويه والتبرير

أيها الساحات الجهل والباطل، يرجى نشر ما تقرأ من علم وحق، ولا تصمت صوتك في الحق

360 KNO SMART SCHOOLING
ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY
unicef
UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
GenEx
Generational Education Exchange
تمكين TAMKEEN
UNIVERSITY OF VICTORIA LONDON - UK
AMIEE
American International Education Education

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

هناك في زاوية غرفتها، تحدّق في هاتفها حيث الرسالة المعلّقة، وتبدأ في الحديث مع نفسها...

"يا إلهي... سنوات وسنوات من الانتظار، وها أنا أقف أمام هذا القرار المصيريّ، هذا الرجل... يريد الزواج بي، لكنّه متزوّج... متزوّج من امرأة أخرى تنتظره في البيت، ربما تحبّه كما أحبّه أنا الآن...

كيف وصلت إلى هنا؟ كيف أصبحت أفكّر في أنْ أكون الزوجة الثانية؟ كنت أرفض حتّى مجرّد التفكير في الأمر، كنت أقول لنفسي: أنا أستحق رجلاً أكون له الأولى والأخيرة، أستحق حباً كاملاً غير مقسوم، لكنّ الوقت يمرّ، والسنوات تتراكم، وكلّ الرجال المناسبين إمّا متزوّجون أو لا يريدون الالتزام الجدي.

الجميع يقول لي: اقبلي، فنصف رجل أفضل من لا شيء..

وأمي تنظر إليّ بعيون محمّلة بالأسى وتهمس: الوقت لا ينتظر أحداً...وكأنّ الوقت فاتني، ولكن هل حقاً فاتني؟ أم أنني أقف الآن على أعتاب انتظار من نوع آخر، انتظار له قواعد مختلفة؟

يقول لي أنّ زواجه الأوّل بارد، وأنّهما يعيشان كغريبين تحت سقف واحد، وأنّني سأكون نور حياته، وأنّه سيعدل بيننا كما أمر اللّٰه، يبدو صادقاً، لكنْ... أعرف نساء قبلن بهذا الطريق... بعضهن بَدَوْنَ سعيدات في الظاهر، لكنّني أرى في عيونهن شيئاً ناقصاً، نوعاً من الحسرة الخفيّة، أرى كيف ينتظرن دورهن، كيف يتنافسن بصمت، كيف يعشن في قلق دائم من أنْ يفضّل الأخرى عليهن، فهل أريد هذا لنفسي؟ وهل بإمكاني العيش بجوار زوجة ثانية من منطلق المحبة التي ستجمعنا على طاعة اللّٰه؟

إنّني متعبة من الوحدة... متعبة من العودة إلى شقة فارغة كلّ مساء، متعبة من وساوس الشيطان والنّفس والهوى، فأنا في النهاية إنسانة أحمل المشاعر والرغبات، ومن حقّي إنشاء أسرة ضمن ما شرعه اللّٰه، ناهيك عن أنّني أريد نصفي الثّاني، أريد من يسأل عني عندما أتأخر، أريد كتفاً أسند عليه رأسي عندما أتعب، أريد من يشاركني كلّ لحظات حياتي....

لربّما أستطيع أنْ أجعله يختار بيني وبينها... لربّما لو أحبّني حقاً سيطلّقها من أجلي...لكنْ... هل أريد رجلاً يمكن أنْ يتخلّى عن زوجته بهذه السهولة؟ ألا يعني هذا أنّه قد يفعل الشيء نفسه معي يوماً ما إذا ظهرت امرأة أخرى في حياته؟ لا لا، كلّ هذه الفكرة خاطئة، لم أكن يوماً بهذه النوايا تجاه الآخرين، ولم أكن يوماً أسعى لدمار بيت إنسانة أخرى، لا لن يكون هناك تخيير بيني وبينها، فلربّما أكون أنا هي في مرحلة لاحقة....

عندما أتذكّر كلمات ذلك القاضي في القصة التي قرأتها؛ "المسألة ليست في الزواج أو عدمه، بل في كيفيّة بناء جسور العدل والمحبة التي تحمي الجميع"، أسأل نفسي هل هذا الزواج سيحمينا جميعاً؟ هل سيكون جسراً للعدل والمحبّة، أم سيكون طريقاً لتدمير بيت آخر وبناء بيتي على أنقاضه؟ وماذا عن تلك المرأة الأخرى؟ هل تستحق أنْ تُكسر بسببي؟ ربّما هي تحبه أيضاً، ربما تنتظره كلّ ليلة، ربما تحاول إصلاح ما فسد في زواجهما، كيف ستشعر عندما تعلم أنّ زوجها تزوّج عليها؟ كيف سأنظر في عينيّ نفسي إذا تسبّبت في دموعها؟

لكنْ... لكنْ ألستُ أستحقّ السعادة أيضاً؟ ألست أستحقّ الحبّ والحنان والأمان؟ لماذا يجب أنْ أضحّي بسعادتي من أجل امرأة لا أعرفها؟ هذا ليس عدلاً أيضاً...

أشعر وكأنّني أغرق في بحر من التساؤلات بلا إجابات، فهذا ليس مجرّد قرار بالزواج، هذا قرار بنوع الحياة التي أريدها، بنوع المرأة التي أريد أنْ أكونها، فهل أقبل بحبّ مقسوم خوفاً من ألاّ أجد حباً كاملاً؟ هل أرضى بنصف سعادة، أم أنتظر سعادة كاملة قد لا تأتي أبداً كما يشاع في مجتمعي؟

وينتهي الكلام، ويبقى الصّراع دائراً بينها وبين ذاتها، وتبقى جالسة في صمت، تحدّق في الهاتف، بينما قلبها ممزّق بين الرغبة والمبادئ، بين الخوف من الوحدة والخوف من الندم، تبحث عن إجابة في قلب لا يكفّ عن طرح الأسئلة...

إنّ هذا المشهد يعكس واقعاً معقّداً يعيشه ملايين من البشر، حيث تتداخل الحاجات الإنسانيّة مع التحدّيات الاجتماعيّة والقيم الروحيّة...

فعندما ننظر إلى موضوع تعدّد الزّوجات، لا يمكننا أنْ نفصله عن السّياق الإنسانيّ الأوسع، فالإنسان كائن معقّد تتداخل فيه الحاجات البيولوجيّة والنفسيّة والاجتماعيّة والرّوحيّة والتشريع الإسلاميّ، ويظلّ هذا الموضوع واحداً من أكثر القضايا الاجتماعية والدينية إثارة للجدل والانقسام في المجتمعات الإسلامية والعربية، فهو يحمل في طيّاته تناقضاً صارخاً بين رؤية تراه تشويهاً للحقوق الإنسانيّة وتمييزاً ضد المرأة، وأخرى تدافع عنه بوصفه حقاً شرعياً قائماً على أسس دينيّة وظروف اجتماعيّة، وبين هذه الجدلية وتلك، فإنّ هناك رؤية ضبابيّة كثيفة من الأفكار المسبقة التي تحيط بهذا الموضوع، فبين تبسيط مخلّ، وخطاب عاطفيّ، يحدث حجب لجوهر الحوار الموضوعي.

لذلك فإنّ تناول هذه القضية، لم يأتِ من فراغ، بل جاء ليعالج واقعاً قائماً، ويهذّب ممارسات موجودة، فقد جاءت الآية الكريمة:﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾(النساء:129) لتحمل في طيّاتها عمقاً تشريعياً يتجاوز السّطح إلى جوهر العدالة الاجتماعيّة، وهنا لم يكن الأمر بالتّعدّد، بل بإباحته ضمن شروط صارمة، فهنا نموذج فريد في التّشريع الإنسانيّ، وتقنين للممارسة لا إطلاقاً لها، وتنظيم للواقع لا تشجيعاً عليه، وحماية للضعفاء لا استغلالاً لهم.

ومن منطلق أنّ الإنسان كائن معقدّ، فطبيعته تحمل تناقضات تحتاج إلى توازن دقيق، فمن جهة فإنّ الرجل لديه احتياجات عاطفيّة وجسديّة متنوّعة، ومن جهة أخرى فإنّ المرأة قد تمرّ بظروف تجعلها تحتاج إلى الحماية والرعاية حتى لو كانت في إطار زواج متعدّد.

وهنا تكمن الحكمة في عدم الاستسلام للفطرة دون ضوابط، ولا في إنكارها تماماً، فالتّعدّد في الإسلام يقوم على مبدأ أساسيّ وهو تحقيق المصلحة العامة مع حفظ كرامة الفرد، وهذا ليس حقاًّ مطلقاً للرّجل، بل مسؤوليّة ثقيلة تتطلّب شروطاً صارمة، وهنا يبرز الثالوث الشرعيّ الذي ينظّم التّعدّد في الإسلام، والذي يمثّل الإطار المتكامل لأيّ تعدّد صحيح...

فبالضابط المؤسّسي وهو العدل،تجذّر قضيّة المساواة، ويسلّط الضوء هنا على تحقيق الإنصاف في جوانب الحياة الزوجية جميعها، فيكون العدل في السكن والنفقة والمعاملة والوقت، وحين يقول القرآن: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾(النساء:129)فإنّه يشير إلى استحالة التسوية في المشاعر، لكنّه يطالب بعدم الميل الكليّ الذي يجعل إحدى الزوجات كالمعلّقة.

وهناك الضابط النفسيّ وهو المودة، وهي الأساس العاطفيّ الذي يربط بين الزّوج وزوجاته، فالمودّة تعني أنْ تكون العلاقة مبنيّة على الحبّ الصّادق والاحترام المتبادل، وليس مجرّد إشباع للحاجات الجسديّة أو الرغبات أو تحقيقاً للمصالح المادية.

ويأتي ضابط الغايات الإنسانيّة وهو الرحمة، ليمثّل الهدف الأسمى لأيّة علاقة زوجيّة، فالرحمة تعني السعي لتحقيق السعادة والراحة النفسية للطّرف الآخر، والعطف عليه في أوقات الضعف والحاجة.

فهذا الثالوث الشرعي - العدل والمودة والرحمة - هو الذي يحوّل التعدّد من مجرّد ممارسة قانونيّة إلى تجربة إنسانيّة مقدّسة، وبالتّالي فأيّ تعدّد يفتقر لأحد أركان هذا الثالوث يصبح ناقصاً، هذا إنْ لم يتحوّل لاحقاً إلى ظلم وإضرار بالطّرف الآخر.

وفي عالمنا المعاصر، نواجه تحدّيات اجتماعيّة معقّدة تتطلّب حلولاً عمليّة ومرنة، فظاهرة تأخّر الزّواج لدى النّساء في تزايد مستمرّ، خاصّة في المجتمعات التي شهدت حروباً أو هجرة ذكوريّة كبيرة وهذا من شأنه أنْ يخلق اختلالاً في التّوازن الديموغرافيّ من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ المغالاة في المهور وما يلحقه من مصاريف الزواج الفارهة يجعل التقدّم لخطوة الزواج أمراً بالغ الصعوبة، ومن جهة ثالثة فإنّ ازدياد حالات الطّلاق وازدياد أعداد الأرامل، يترك عدداً كبيراً من النساء والأطفال في حاجة إلى الحماية والرعاية.

فالتعدّد، حين يُمارس وفق ضوابطه الشرعيّة، يمكن أنْ يكون إحدى الحلول الناجعة لهذه التحدّيات، فالأرملة التي فقدت زوجها وتواجه صعوبات في تربية أطفالها، والمطلّقة التي تبحث عن الاستقرار، والمرأة التي تجاوزت سنّ الزواج التقليديّ، كلّهنّ قد يجدن في الزواج من رجل متزوج وعادل حلاًّ أفضل من البقاء وحدهنّ.

وفي خضمّ التحدّيات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية، تبرز أرقام مفزعة تكشف عن أزمة ديموغرافية حقيقية، فقد وصلت نسب تأخّر الزواج بين النساء في أغلب دول العالم العربيّ إلى ما يقارب 45% بسبب المهور الباهظة وتكاليف الزواج المرتفعة، وهناك دول تبلغ نسب النساء اللاتي تأخّرن في الزواج إلى أكثر من 60% وصولاً إلى 80%، فهذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات باردة، بل تمثّل مأساة إنسانيّة حقيقية تطال مئات الآلاف من النساء اللواتي حُرمن من حقّهن الطبيعي في تكوين أسرة، وما يزيد الأمر تعقيداً

أنّ بعض هذه المجتمعات تفتح أبوابها للشباب للزواج من الأجنبيات، ممّا يضيّق الخناق أكثر على بناتها ويعمّق جراح تأخّر الزواج.

إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ التعدّد هو الحلّ السحريّ لكلّ المشكلات، فهو خيار من ضمن خيارات متعدّدة، ويجب أنْ يُقيّم كلّ موقف على حدة، وأنْ تُراعى فيه مصالح الأطراف جميعها.

هذا ويواجه التعدّد عدداً من التحدّيات التي تعكس المشاعر الإنسانية الطبيعية، وعلى رأسها الغيرة، فالغيرة شعور فطريّ لدى الإنسان، وهي ليست عيباً في حدّ ذاتها، فالمرأة التي تشعر بالغيرة حين يتزوج زوجها بأخرى لا تُلام على هذا الشعور، فهو جزء من طبيعتها الإنسانيّة، ولكنّ الحكمة تكمن في كيفيّة التّعامل مع هذه المشاعر، فالغيرة تعدّ مشكلة حينما تتحوّل إلى أنانيّة مدمّرة، وتمنع الزوج من حقّ شرعيّ أو تؤذي الزوجة الأخرى دون مبرّر، أما الغيرة التي تُعبّر عن الحبّ والتعلّق الطبيعيّ، فهي مفهومة ومقبولة.

ومن جهة أخرى، فعلى الرجل الذي يفكّر في التعدّد أنْ يتحمّل مسؤوليّة إدارة هذه المشاعر بحكمة، وعليه أنْ يكون صادقاً مع زوجته الأولى، وأنْ يشركها في القرار بطريقة تحفظ كرامتها وتراعي مشاعرها، وعليه أنْ يؤكّد لها أنّ زواجه من أخرى لا يعني انتقاصاً من حبّه أو احترامه لها.

وهناك التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت التعدّد أكثر صعوبة من الناحية العملية، فتكاليف المعيشة المرتفعة، وتغيّر نمط الحياة، والتطلّعات المتزايدة للمرأة، كلّ هذا يجعل التعدّد تحدياً أكبر.

ومن جهة أخرى، نجد أنّ بعض المجتمعات تمارس التعدّد بطريقة خاطئة، حيث يُستغل كذريعة للهروب من المسؤوليّات الزوجيّة أو لإشباع الرغبات دون اعتبار للعواقب، وفي هذا انحراف عن الهدف الأصلي للتعدّد، فالتّطبيق الصحيح للتعدّد في العصر الحديث يتطلّب وعياً أكبر بالمسؤوليّات المترتّبة عليه، وإعداداً أفضل من الأطراف المعنيّة جميعها، ودعماً مجتمعياً للأسر التي تختار هذا النّمط من الحياة.

ناهيك عن أنّ غياب الثقافة الصحيحة والتربية السليمة يعدّ أحد أهمّ أسباب المشاكل المرتبطة بالتعدّد، فكثير من المجتمعات تتعامل مع التعدّد إمّا بإفراط يحوّله إلى استغلال ذكوري، أو بتفريط يرفضه رفضاً قاطعاً دون فهم لحكمته، وهنا يأتي دور المؤسّسات التعليميّة والدينيّة والاجتماعيّة في نشر الفهم الصحيح للتعدّد، إذ يجب أنْ تُعلّم الأجيال الجديدة أنّ التعدّد ليس حقاً مطلقاً للرجل، بل مسؤوليّة ثقيلة تتطلّب

شروطاً صارمة، وأنّ المرأة لها حقوق في هذا السياق يجب أنْ تُحترم وتُحفظ، كما ويجب تدريب المقبلين على الزواج، خاصّة من يفكّرون في التّعدد، على مهارات التّواصل وإدارة العلاقات وحلّ النزاعات، فالتعدّد دون هذه المهارات يتحوّل إلى كارثة إنسانيّة.

ورغم كون هذا السياق مؤلماً، إلاّ أنّ التعدّد - رغم مرارته الأولى على قلب الزوجة الأولى - يصبح علاجاً ضرورياً حين يحمي الزوج من الانزلاق في وحل العلاقات المحرمة، أو اللجوء إلى الزواج السري، أو تلك المسميات البديلة التي لم يقرّها الدين، فهو الخيار الأقل ضرراً من بين خيارات قد تدمر كيان الأسرة برمّتها وتنتهك حرمة المجتمع، والزوجة الحكيمة التي تنظر بعين البصيرة إلى واقع مجتمعها المرير، ترى أنّ قبولها بالتعدّد ليس استسلاماً أو ضعفاً، بل هو موقف إيمانيّ عظيم وحكمة عمليّة تحمي بيتها من التصدّع، وتحمي زوجها من الوقوع في المعصية، وتساهم في حلّ مشكلة اجتماعية حقيقية، فكم من بيت تهدّم بسبب رفض الزوجة الأولى للتعدّد، وكم من رجل انحرف عن الطريق المستقيم بحثاً عن حلول خاطئة لحاجاته الفطرية.

وليس بخافٍ أنّ العلاقة الزوجيّة في الإسلام تقوم على أساس روحيّ عميق يتجاوز الحاجات الماديّة والجسديّة، فالقرآن الكريم يصف العلاقة بين الزوجين بأنّها مودّة ورحمة:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (الروم:21)، فهذا البُعد الروحي أكثر أهميّة في حالة التعدّد، فالرجل الذي يتزوّج بأكثر من واحدة عليه أنْ يحرص على أنْ تكون علاقته مع كلّ زوجة مبنية على المودّة والرحمة، وليس مجرّد إشباع لرغبات أو تحقيق لمصالح، فالمودة تقتضي الحب والاحترام المتبادل، والرحمة تشمل الرأفة والعطف والسعي لتحقيق السعادة للطرف الآخر، وهذان العنصران أساسيّان لنجاح أيّ علاقة زوجيّة، وهما أكثر أهميّة في حالة التعدّد.

ولعلّ في التجربة الماليزية المعاصرة ما يقدّم نموذجاً مشرقاً لكيفيّة تطبيق التعدّد بطريقة حضارية ومنظّمة، فالتعدّد في ماليزيا يشكّل بين 3 إلى 5% من الزيجات الإسلامية، وتشير الدراسات إلى أنّ 70% من النساء المسلمات الماليزيات يقبلن حقّ الزوج في التعدّد إذا كان قادراً على العدل بين الزوجات، رغم أنّ أكثر من 77% من الرجال المعدّدين اعترفوا أنهم لجأوا للتعدّد لتجنب الخيانة الزوجيّة، فهذا النموذج الماليزي يحوّل التعدّد من مجرّد حقّ شخصيّ إلى نظام اجتماعيّ منظّم يخدم المجتمع ويحلّ مشكلاته، مع ضمان حقوق الأطراف جميعهم وحمايتهم من الاستغلال.

هذا ومن المهم أنْ نفهم أنّ الإسلام لم يشجّع على التعدّد بل نظّمه، فالأصل في الزواج هو الوحدة، والتعدّد استثناء مباح عند الحاجة وتوافر الشروط، وهذا فهم مهمّ يغيب عن منطق كثير من الناس، فالتشريع الإسلامي جاء ليقنّن ممارسة كانت موجودة، وليضع لها ضوابط تحمي الأطراف جميعها، فقبل الإسلام، كان الرجل يتزوّج ما شاء من النساء دون حدّ أو ضابط، فجاء الإسلام وحدّد العدد بأربع نساء كحدّ أقصى، واشترط العدل والقدرة على الإنفاق.

ومن الجليّ أنّ اللّٰه سبحانه وتعالى قد منحنا حريّة الاختيار ضمن إرادته الكونية المطلقة، لكنّه - في حكمته البالغة - ضبط هذه الحريّة بحدود صارمة وضوابط محكمة، كي لا تتحوّل هذه النعمة إلى وسيلة لإشباع الأهواء النفسية قبل الجسدية، فقد جاءت التشريعات الإلهية محقّقة للعدالة المطلقة، خاصة في مسألة التعدّد التي قد يُساء استخدامها تحت شعار "القضاء والقدر"، لذا فقد حرّمت النصوص الشرعيّة ظلم الزوجة - أولى كانت أم رابعة – تأكيداً على أنّ المسؤولية الأخلاقيّة لا تسقط بحجة القدر.

كما أنّ القرآن قد ذكر في الآية ذاتها التي أباحت التعدّد أنّ الزواج بواحدة أولى إذا خاف الرجل ألاّ يعدل، فقد قال اللّٰه تعالى:﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾(النساء:129) وهذا توجيه واضح نحو تفضيل الوحدة إذا لم تكن هناك ضرورة للتعدّد أو قدرة على إدارته بعدل.

فالتعدّد في الإسلام ليس مجرّد حقّ للرّجل، بل نظام متوازن من الحقوق والواجبات للأطراف جميعها، فللرّجل حقّ التعدّد إذا توافرت الشروط، لكن عليه واجبات ثقيلة في المقابل، فهو مسؤوليّة يسأل عنها في الدنيا والآخرة، وحمل ثقيل أمام اللّٰه، لذا فقد استوجب عليه أنْ يتأكّد من قدرته على تطبيق العدل والعدالة بين زوجاته، وخاصّة في جانب الإنفاق والقدرة الماليّة، فلا يقدم على هذه الخطوة إلاّ بعد حرصه على قدرته بفتح أكثر من بيت لأكثر من زوجة واحدة، وإلاّ فقد ظلم نفسه وظلم زوجاته معه.

وللمرأة حقّ العدل والمعاملة الكريمة، وعليها أيضاً واجبات في تقبّل قرار زوجها إذا كان مبنياً على أسس صحيحة، ويستوجب عليها أنْ تتقي اللّٰه في نفسها وزوجها، فمن جهة لا تمنع زوجها عن رغبته إنْ كان قادراً على الأعباء الماديّة لزواج آخر، وإنْ كان في منعه عن تلك الخطوة ضياع له وإنحراف عن شرع اللّٰه ونهجه، ومن جهة أخرى فلا تطلب الطلاق بسبب ذلك، ولا تهدم بيتاً وتتسبّب في ضياع أطفالها بسبب مطلب شرعيّ قد يكون فيه ألم لها في البداية، ولكنّ الطلاق ليس هو الحلّ بالتأكيد.

وهذا التّوازن ما بين الرجل والمرأة يتطلّب نضجاً من الأطراف جميعها، ووعياً بأنّ الهدف الأسمى هو تحقيق السكينة والمودّة والرحمة، فالتعدّد الذي لا يحقّق هذه الأهداف، حتى لو كان متوافقاً مع الشروط فقد يكون مخالفاً للروح.

فضلاً عن أنّ دعم الزوجة الأولى لقرار زوجها بالتعدّد، والصبر على مرارته الأولى، من شأنه أنْ يكسبها أجراً عظيماً عند اللّٰه، خاصّة إذا كان هذا التعدّد يحمي زوجها من الوقوع في المعصية، فهي تقوم بتقديم تضحية نبيلة تستحق التقدير والاحترام، وتعكس موقفاً إيمانياًّ عميقاً لحكمة التشريع الإلهي، وهذه المرأة لا تستسلم لضعفها البشري، بل ترتقي بروحها فوق غرائزها، وتضع مصلحة أسرتها ومجتمعها فوق مشاعرها الشخصية، وهي تدرك أنّ صبرها اليوم سيؤتي ثماره غداً، وأنّ رضاها بقدر اللّٰه سيجلب لها السكينة والبركة في حياتها.

وبعد،

فإنّ التعدّد في الإسلام موضوع عميق ومعقّد، يتطلّب فهماً شاملاً للسيّاق التاريخيّ والمقاصد الشرعيّة والتحدّيات المعاصرة، فهو ليس مجرّد قانون يُطبّق، بل منهج حياة يتطلّب حكمة وعدالة ورحمة.

وهنا تبرز جدلية "التشويه والتبرير" حول تعدّد الزوجات لتعكس صراعاً أعمق بين قيم دينيّة تقليدية ومفاهيم حقوق إنسان حديثة، وبين الواقع الاجتماعيّ والنص المقدّس، فالحلّ لا يكمن في الانحياز المطلق لأحد الطرفين، بل في فهم أنّ فكرة تعدّد الزوجات تتطلّب تجاوز ثنائية "مع أو ضد" نحو رؤية أكثر تعقيداً تراعي النّص والواقع والمقاصد الإنسانيّة العليا، وحقوق الأفراد المعنيّين جميعهم، في إطار سعي دائم لتحقيق العدالة والاستقرار الأسري.

ومن جانب آخر، فنحن نعلم أنّ ما يصيب الإنسان من خير أو محنة هو قدر مكتوب منذ الأزل، لكنّ هذا القدر لا يلغي المساءلة أمام اللّٰه الرقيب الذي يرى بعين لا تنام كيف نتعامل مع أقدارنا، فلقد منحنا اللّٰه أدوات روحيّة عظيمة لمواجهة التحدّيات كالرضا والصبر والاحتساب، فمن رضي بقدر اللّٰه نال رضاه، ومن سخط وقع في سخطه، فالتعدّد نعمة قد تثمر خيراً للرجل والمرأة والمجتمع معاً، حين يتمّ وفق الضوابط الشرعيّة، لكنّ استقبال المرأة لهذا القدر يختلف بحسب عمق إيمانها وقوة يقينها؛ فالراسخة إيمانياً ترى في التعدّد حكمة إلهيّة وتحتسب الأجر في صبرها، وتدرك أنّ قبولها لهذا القدر يحميها من مصائب أكبر قد تحلّ

بأسرتها، بينما الأخرى - التي لم تتشبّع بالإيمان الحقّ ولم تفهم حكمة التشريع - قد تقع في شراك السّخط والتمرّد، فتخسر دنياها وآخرتها، والحقيقة المرّة أنّ كثيراً من النساء اللواتي رفضن التعدد ندمن لاحقاً حين رأين أزواجهن يسلكون طرقاً أخرى أكثر ضرراً وألماً.

ففي ظلّ العولمة الفكريّة المتفلّتة والفضاء الرقميّ غير المنضبط، يُشكّل تجاهل المفاهيم المُضلِّلة في مهدها تهديداً خطيراً يُحَوِّل الباطل بمرور الوقت إلى حقّ متصوَّر، والحقّ إلى باطل مُستَهجَن، فهذه المعضلة تفرض علينا حقيقة جليّة مفادها أنّ كلفة الإصلاح تصبح فادحة حين يُهمل العلاج في بدايات التشخيص.

فلا يُعتبر رفض التعدّد الزواجيّ جذرياً حلاً عملياً؛ بل الحكمة تكمن في تنظيمه ضمن الثالوث الشرعي، فهذا المنهج هو الإطار البديل الذي يحفظ المقاصد الشرعية، بعيداً عن الإفراط أو التفريط.

والحاجة اليوم لا ترتبط برفض التعدّد أو الدعوة إليه بلا ضوابط، بل إلى فهم أعمق لحكمته وشروطه، وإلى تطبيق أكثر حكمة يراعي المصالح الحقيقيّة للأطراف جميعها، فالتعدّد الذي يحقّق الثالوث الشرعيّ ويساهم في حلّ المشكلات الاجتماعيّة، هو التعدّد المطلوب، أمّا التعدّد الذي يقوم على الاستغلال أو الأنانيّة أو إشباع الرغبات فقط، فهو انحراف عن المقصد الشرعي.

ومع تفاقم أزمة تأخّر الزواج في العالم العربي التي تطال الملايين من النساء، يصبح التعدّد المنضبط بالضوابط الشرعية حلاً عملياً وضرورياً لا يمكن تجاهله، فهو ليس مجرّد رخصة شرعية للرجل، بل مسؤوليّة جسيمة ونظام اجتماعي دقيق يحتاج إلى وعي عميق وأخلاق رفيعة وعدالة مطلقة، وهو نعمة حين يُطبّق وفق الضوابط الإلهيّة، ومن أراد أنْ يسلكه فليتزوّد بالتقوى، وليتذكّر أنّ اللّٰه يراقب كلّ خطوة وكلّ قرار، وأنّ العدالة مع الزوجات ليست اختياراً بل فريضة لا تقبل التساهل أو التفريط.

وفي النهاية،

فالتعدّد مثل أيّ تشريع إسلاميّ آخر، ما هو إلاّ أداة لتحقيق العدالة والرحمة في المجتمع، مع وجوب الانتباه إلى أنّ التّعدّد في الإسلام كالدّواء، نافع للمرض المناسب، ضارّ إذا أُسيء استعماله، فالحكمة تكمن في معرفة متى وكيف يُستخدم هذا الدّواء وفق الثّالوث الشرعيّ، بحيث يشفي ولا يضرّ، ويبني ولا يهدم، فالتعدّد جوهره رحمة، لكنّه تحوّل في زماننا إلى استثناء صعب نتيجة لضعف الورع في تطبيق شروط العدل، وتعقيدات الحياة المادية، وتغيّر الثقافات، وهنا يبقى السؤال الذي يطرحه التعدّد:

هل نستطيع تطبيق التعدّد كما أمر اللّٰه دون ظلم أو تفريط؟